

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

البند 2: حوار تفاعلي حول تقرير المفوضة السامية بشأن ضمان المحاسبة والعدالة عن كافة انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية
مداخلة شفوية مشتركة¹

24 فبراير 2021

ألقمتها: شهد قدورة

من أجل خطوات هادفة وفعالة لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب

شكرًا سيدتي الرئيسة،

أشارت المفوضة السامية في تقريرها المقدم لهذا المجلس بشأن المحاسبة إلى بيئة الإفلات من العقاب السائدة في إسرائيل على نحو مخالف للقانون، مؤكدةً أن «وقف الإفلات من العقاب يجب أن يأتي على رأس الأولويات».

ففي سياق حالة اللجوء طويلة الأمد، وبعد 53 عامًا من الاحتلال، و13 عامًا من الإغلاق الكامل لقطاع غزة، والتضييق على سبل الحياة والعيش فيها، وفي ظل استمرار النهج الإسرائيلي في الهيمنة العنصرية المؤسسية وقمع الشعب الفلسطيني، ومواصلة عمليات الإحلال ونزع الملكية والإزالة؛ فإننا نخطب المجلس والدول الأعضاء، لثمنهم على وضع نهاية لهذا التفشي المنهجي لإفلات إسرائيل من العقاب.

سيدتي الرئيسة، إن القرار الصادر مؤخرًا عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يؤكد الولاية القضائية الكاملة للمحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، يعد بمثابة خطوة أولى حاسمة إزاء إنكار العدالة طويل الأمد. فعلى مدار عقود، أظهرت إسرائيل عجزها وإحجامها عن تحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

وبناء عليه، يتحتم على الدول الأعضاء بهذا المجلس الالتزام بتعهداتها القانونية، واتخاذ خطوات فعالة وجادة لضمان وضع نهاية لإفلات إسرائيل من العقاب، في سبيل إنجاز العدالة والمحاسبة الدولية دون مزيد من التأخير، بما يتضمن الدعم الكامل لبدء تحقيق كامل وشامل بشأن الوضع في دولة فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك جريمة الفصل العنصري.

شكرًا لك.

¹ مؤسسة الحق القانون في خدمة الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، حريات - مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز العمل المجتمعي (جامعة القدس)، الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس.